المقاييس الصرفية (البنيوية) لغرابة الألفاظ القرآنية في الدرس اللغوي العربي

Morphological (structural) standards for the strangeness of Quranic words in the Arabic linguistic studies

منى عريبي محمد

Researcher: Mona Arabi Muhammad

E-mail: Monaalsamarraia@gmail.com

أ.د. عمر رشيد شاكر

Prof.Dr. Omar Rashid Shaker

جامعة سامراء/ كلية التربية

Samarra University / College of Education

الكلمات المفتاحية: المقاييس، غرابة الألفاظ، البنية، المخالفة.

Keywords: standards, strangeness of words, structural contradiction.

الملخص

حرصَ عُلماؤُنا الأوائل على بيان معاني الألفاظ القرآنية الفصيحة، التي وسمّت بالغريبة، وتفسير مقياس غرابتها، منذ نزول القرآن، فظهر علم غريب القرآن، فكان الهدف من هذه الدراســـة، هو بيان المقياس اللغوي لغرابة الألفاظ القرآنية، عند علماء غريب القرآن. من خلال توجيههم لهذه الألفاظ توجيهاً لغوياً، وتقعيدها للمقياس الأصـــلي، وتعليل خروجها عن مقياســـها، وبيان التغير الذي طرأ عليها مما ســـوغ غرابتها، فكان المقياس الصَّـــرفي، من أهم المقاييس التي أشـــار إليها العلماء في مؤلفاتهم، وعللوا غرابة اللفظ القرآني به.

فالصَّـــرفُ ميزانُ العربية ويحتاج إليه جميع المشـــتغلين باللغة العربية، من نحويينَ ولغويينَ، أيّما حاجة؛ لأنّ جزءاً كبيراً من اللغة يؤخذ بالقياس، ولا يوصـــــل إلى ذلك إلا من طريق الصَّـــــرف، وخروج الألفاظ عن المقاييس الصَّرفية التي وضعت لها في الأصل، بصيغة أخرى مخالفة، نحو: مجيء المصـــادر، على غير القياس، ومخالفة الصـــفة لمقياســـها الأصـــلي، والجمع على غير القياس، والنَّسب المخالف للقياس، فعُدَّت هذه المعايير سبباً وعاملاً مسوغاً لمقياس غرابة الألفاظ القرآنية. وهو موضوع هذه الدراسة.

Abstract

Early scholars worked to explain the meanings of the eloquent Qur'anic terms that were deemed unusual or obscure, and they sought to interpret the measure of their strangeness since the revelation of the Qur'an. Thus, the field of Gharib al-Qur'an (The Study of Obscure Qur'anic Words) emerged. The aim of this study is to clarify the linguistic standard for the strangeness of Qur'anic terms according to scholars of Gharib al-Qur'an. This was achieved by directing these terms linguistically, establishing the original linguistic standards, explaining the reasons for their deviation from these standards, and highlighting the changes that occurred to justify their perceived strangeness. The morphological standard was one of the most significant measures referenced by scholars in their works, as they explained the strangeness of Qur'anic terms through it.The deviation of a word from its original morphological standard, by appearing in an alternate form—such as the appearance of verbal nouns in forms that deviate from the norm, adjectives not conforming to their original standard, plural forms, and attributive forms differing from the standard—served as a justifiable factor for the strangeness of Qur'anic terms. This is the subject of this study.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد(ﷺ).

أمّا بَعدُ:

فعِلمُ الصَّـرف هو: عِلمٌ بأُصـول أحوال أبنية المفردات العربية، وبما يكون لحروفها من أصـالة وزيادة وحذف وصـحة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء. ونظر المتقدمون كسـيبويه (ت١٨٠هـ) إلى التصـريف على أنّه بناءُ الكلمة على غير ما بنتْهُ العربُ لكنّـه على أوزان كلامهم، ثم يعمـل في البنـاء الجـديـد مـا يقتضـيـه القيـاس العربي. (الاستراباذي، 1975م، 1/6-7)

أمّا المتأخرون فمفهوم التصـريف لديهم هو: عِلمٌ بأبْنية الكلمة وما يعتريها من الأحوال العارضـة كالزيادة والحذف والقلب والإعلال والإبدال والنقل والاشـتقاق، وغيرها. ولمّا كان حكم التصـريف يقتضـي تغيير الكلمة وتحويل أصـولها المختلفة إلى صـيغ أخرى، فقد اختص بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصـرفة؛ لأن ما عدا ذلك قوالب ثابتة لا يدخلها تغيير ولا تبديل. (الحديثي، 2003م، ص26)

ونجد الغرابة في ألفاظ القرآن الكريم متشعبة المقاييس اللفظية، ولاسيما تشعباتها الصرفية البنيوية، فخضـوع الألفاظ لحكم مقاييس أصـول الألفاظ القرآنية، وما يتعلق بأصـولها الغريبة وما يصـاحبها من ظواهر صرفية مغايرة للقياس، أوجد الغرابة فيها. (خضري،2010م، ص63)

وعليه يعدُّ المقياس الصَّـرفي للألفاظ القرآنية، معياراً مهماً لتحديد المقاييس المخالفة والخارجة عن مقياس القاعدة الصـرفية، والتي تعدّ سـبباً مباشـراً لتغير البنية، وهذه التغييرات التي تطرأ على الألفاظ، تولد بنية جديدة، وتكون هذه البنية غريبة عن الألفاظ العربية المسـتعملة، ممّا سـوغ غرابتها في الأبواب الصـرفية وذكرها علماء غريب القرآن في مؤلفاتهم. واقتضـت الدراسـة أن أتَّبع المنهج الوصـفي التحليلي، وحيناً المنهج التأريخي القائم على اسـتقراء الألفاظ القرآنية الغريبة في كتب غريب القرآن الكريم. وهو بحث مسـتل من أطروحة الدكتوراه الموسـومة بـ(مقاييس غرابة الألفاظ القرآنية في الدرس اللغوي العربي).

أهمية البحث:

كانت لغة القرآن الكريم هي المحور الذي دارت حوله الدراسـات، سـواء منها الدراسـات اللغوية أم الفقهية، وإنّ الغرض من هذه الدراسـة، هو الكشـف عن المقاييس اللغوية لغرابة الألفاظ القرآنية، التي عدّها علماء غريب القرآن غريبة في مؤلفاتهم، واسـتنباط المقاييس اللغوية المتعلقة باللغة ولاسيما المستوى الصرفي من خلال التوجيه اللغوي والنحوي والصرفي لهذه الألفاظ وبيان مقياس غرابتها وتعدّ هذه الدراسة مهمة في البحث اللغوي العربي.

هيكلية البحث:

قُسَّمَ البحث على أربعة مطالب، وهي على النحو الآتي:

المطلب الأوّل: مفهوم البنية الصرفية وعلاقتها بألفاظ غريب القرآن.

أوّلاً: تعريف البنية لغةً واصطلاحاً.

ثانياً: علاقة البِنْيَة الصرفية باللفظ القرآني الغريب.

المطلب الثاني: المصدر المخالف للقياس.

المطلب الثالث: الصفة المخالفة للقياس.

المطلب الرابع: الجمع المخالف للقياس.

المطلب الخامس: النسب المخالف للقياس.

الخاتمة:

المطلب الأوّل: مفهوم البِنْيَة الصرفية وعلاقتها بألفاظ غريب القرآن.

أوّلاً: تعريف البِنْيَة لغةً واصطلاحاً.

البِنْيَة لغةً: المصطلح اللغوي للبِنْية، يدلُّ على الهيئة فقال ابن منظور(ت711هـ):((بِنْيَة وهي مثل رِشْـوة ورِشـاً كأن البِنْيَة الهيْئةُ التي بُنِي عليها.....ويقال بُنْية وبُنًى وبِنْية وبِنًى)).(ابن منظور، 1994م 94/14)

البِنْيَة اصطلاحا: البِنْيَة مفرد للأبنية، وهي: هيئة الكلمة من عدد الحروف المرتبة والحركات، من فتحةٍ وضمةٍ وكسرةٍ، والسكنات، فهي لفظٌ مفردٌ، وضعه الواضع ليدلَّ على معنى، بحيث متى ذُكِرَ ذلك اللفظ فُهِمَ منه ذلك المعنى الموضوع هو له مع اعتبار الحروف الأصلية والزائدة.(الحملاوي، د.ت، ص11-12) ومصطلح البِنْيَة الصَّرفية يرادف الصيغة والهيئة فقد وردَ مصطلح (هيئة) بمعنى البِنْيَة، والمقصودُ بالبِنْيَة هيئةُ الكلمة التي وضعت عليها، والتي يمكن أنْ يشاركها فيها غيرها. (الراجحي، 1988م، ص7)

فالبِنْيَة إذن، هي (هيئة)، أو (صيغة) أو (وزنٌ) فعلى هذا الأساس تشمل الأبنيةُ جميع الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة فالألفاظ قد تتشابَهُ في الصيغة أو الوزن وتختلف في المعنى. (الراجحي، 1988م، ص7)

ونلحظ استعمل لفظ الوزن عند أغلب علماء غريب القرآن، نحو: ضِيزى وزنها فُعْلَى.(السجستاني، 1963م، ص315) ونَسْتَعِين أصل وزنها نَسْتَفعِل. (مكي، 1985م، 70/1)

والطاغوت، وزنه فَعَلُوت.(الاصفهاني، 1992م، ص521) والقيُّومُ وزنه فَيْعُول.(الاندلسي، 1993م، ص261-262) والإنسان، وزنه فِعْلَان، ومتحيز وزنه مُتَفَيْعِل.(السمين، 1996م،

130/1–466) وخلت وزنـه فَعَتْ.(الخراط، 2006م، 51/1) ومثل هذا كثيرٌ في كتب غريب القرآن.

ثانياً: علاقة البنية الصرفية باللفظ القرآني الغريب.

تُعدُّ الظواهر الصَّـرفية سبباً من أسباب غرابة الألفاظ القرآنية؛ لأن الصّـرف ينظر في بِنْيَة الكلمة وما يعتريها من اختلاف في الوزن، والهيئة والدلالة المختلفة، التي وضـعت لأصـل اللفظ، وكونُ الصَّـرفِ ميزانَ الألفاظ العربية، فإنّه يتمثل لقياس ألفاظ الصـيغ العربية المختلفة كالمصـادر، والمشتقات، والتصغير والنسب، والتغييرات الطارئة على الألفاظ، كالزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام التي تغيّر أصـل اللفظ ووزنه وصـيغته مما يسـبب غرابته.(بيان الحق، 1998م، 297/1)

الصَّـرفُ أحد علوم العربية، وهو على علو شـأنه غامض حتى على بعض أئمة اللغة، ولا سـيما الاشتقاق فنجد بعضهم أخطأ به. فما روي عن أبي عبيد القاسم بن سلَّام (ت224هـ) أنه قال في لفظ (مَنْدُوحَة) وتعني السعة والفسحة إنه مشتق من (أَنْدَاح) والصواب إنه مشتق من (النَّدْح)، وما نُسِـبَ إلى ثعلب في اشـتاق لفظ (تَنُّور) (تَفْعُول) إنه من النّار والصـواب أنه من (تَنَرَ) وإن لم ينطق به وهو (فَعُّول). (ابن عصفور، 1996م، ص31–32)

فالغرابة تزداد طرداً في الأبواب الصَّـرفية، ولاسـيّما تلك التي تتعلق بأصـول اللفظ وما يصـاحبها من اشتقاق؛ لان أصول اللفظ ليست صيغة ثابتة دائماً، بل الظن والافتراض لهما نصيب كبير لنشـأة صـيغ لفظية جديدة تختلف فيها وجهات النظر، فالظواهر الصَّـرفية التي تطرأ على بِنْيَة اللفظ ولاسـيّما تلك التغييرات الشـكلية التي تصـيب الألفاظ لم تكن دائما قياسـية، بل كانت غير قياسية فجعلها تكون سبباً مباشراً لنشوء الغرابة باللفظ العربي.(جرادات، 1986م، ص49)

الصَّـرْفُ بابٌ واسـعٌ من أبواب العربية، وقلنا إنّ البِنْيَة هي الألفاظ، ولمّا كانت ألفاظُ غريب القرآن قد وسمت بالغرابة، فإنّ من أهم أسباب الغرابة هي:

اختلاف الألفاظ وابتعادها عن أصلها البنيوي– الوضعي– في اللغة.

مخالفة أصلها البنيوي لمقياسها الصَّرفي، كان سبباً من أسباب غرابة الألفاظ.

اسـتعمال الألفاظ بمقاييس أخرى مخالفة لمقياسـها الأصـلي جعلها تبدو كأنها غريبةٌ عن مثيلها من الألفاظ المستعملة لنفس البنية والمقياس.

إنّ الصـيغة الجديدة ربَّما سُـمعت مسـتعملة عن قبيلة أو منقولة من لهجةٍ أخرى فأصـابها ما أصـابها من التغيير في بنيتها بما يوافق قواعد اللغة المنقولة إليها فصـارت غريبة لاختلاف مقياسها عن البِنْيَة الأصلية لها. (الملاحمة، 2004م، ص16،18)

المطلب الثاني: المصدر المخالف للقياس.

وردت الغرابة في ألفاظ المصادر الآتية وكان ورودُ هذه الألفاظ بصيغ مخالفة للمقياس الصَّرفي، سبباً في غرابتها، فمجيء هذه المصادر بصيغ وأوزان على غير القياس جعل علماء غريب القرآن يعدَّونها غريبةً كما جاء في كتبهم والمصادر هي:(قرضا)، و(عذابا)، و(علوا) و(نباتا) و (تبتيلا):

ورد المصدرُ قرضاً في قوله تعالى:ئزٱضح ضخ ضمئر [البقرة: ٢٤٥] على غير لفظ الفعل المذكور، فخالف المصدر القياس الصرفي، فـ(قَرْضاً) في الآية اسم مصدر، والمصدر القياسيَ للفعل أقرض هو (إقراضاً)، فمجيء المصدر بصيغة مخالفة للمقياس بحذف الزوائد كان سبباً رئيساً لغرابة اللفظ، فعدَّه العلماء غريباً.(مكي، 1985م، ج2، ص717)

ومثله المصدر(عذاباً) في قوله تعالى: ئزٱطح ظمئر[النمل: ٢١] هو اسم مصدر والمصدر القياسي للفعل عذَّب هو (تَعْذِيبًا)، فعدّ غريباً. (الاصفهاني، 1992م، ص554)

وقال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ): ((وقد يجيء المصدرُ على غير المصدر، عذَّبته عذاباً، والوجه تَعْذِيبًا.))(ابن خالويه، 1979م، ص227)

وقال ابن يعيش(ت٦٤٣هـ):((وأمّا فعَّل فإن مصدره يأتي على التَّفْعِيل نحو: عذَّبته تَعْذِيبًا.)) وفي قوله تعالى: ئزفى في قى قي ئر [الإسراء: ٤٣] قال الراغب(ت502هـ): (((عُلُوّا) ليس بمصدر تعالى.))(الاصفهاني، 1992م، ص583) فـ(عُلُوا) وورد بصيغة اسم المصدر، فوروده على غير القياس جعله غريباً، فمقياس مصدر الفعل تعالى، تعالياً فعُدِل به عن المقياس له فعدّ غريباً.(مكي، 2008م، 421/6)

وفي قوله تعالى: ئزٱبم بن بى بي ترئر [نوح: ١٧] ورد المصدر نباتاً على غير لفظ الفعل المذكور فلم يؤكد بالمصدر الحقيقي القياسي للفعل بل عُدِل بهِ إلى اسم مصدر، فمصدر أنبت القياسي الإنبات والنبات اسمه، فمخالفته للمقياس الصَّرفي سوغ لعلماء الغريب القرآني، في عدّه غريباً. (الاصفهاني، 1992م، ص787)

فالفعل أفْعَل مصدره: إِفْعَال كأكرم إكراماً، أمّا نَباتاً بفتح الفاء زنة فَعال، ليس مصدراً لأنبت، بل اسم مصدر، فعُدَّ غريباً لمخالفته المقياس الصرفي.(الحملاوي، د.ت، ص59)

وفي قوله تعالى: ئزٱبي تر تزئر [المزمل: ٨] ورد المصدرُ (تبْتيلاً) مخالفاً لمقياس فعله المذكور، فالفعل (تبَتَّل) مقياس مصدرهُ (تَبَتُّلاً) فمجيءُ المصدر مخالفاً للمقياس الصَّرفي لفعله جعله من الألفاظ الغريبة.(الاصفهاني، 1992م، ص583) فقال السيرافي(ت ٣٦٨ هـ):((ومصدرُ تبتَّل تَبتُّلاً وتَبْتيلاً مصدر بَتَّل فكأَنَّه قال بتِّل.))(السيرافي، 2008م، 457/4)

وفي قوله تعالى:ئزفي قى قيئر [الأنعام: ٣١] عُدَّ المصـدر (بَغْتَةً) غريباً لمجيئهِ لفعلٍ من غير لفظهِ، المذكور أصلا، فهو مصدر للفعل (جاء).(الخراط، 2006م، 263/1)

فقال: الإمام مكي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ) :((بغْتَةً مصـدرٌ في موضـع الحال ولا يقاس عليه عند سيبويه، ولو قلت جاء زيدٌ سرعةً تريد مسرعاً لم يجز.))(مكي، 1985م، 250/1) لذا عدّهُ علماء الغريب غريباُ لمخالفته المقياس الصرفي.

وأمّا غرابة المصدر(الطاغوت) لاختلافهم في أصله وعدده، وورد في قوله تعالى: ئزٱ ٻ يج يحئر [البقرة: ٢٥٦] صـرّحَ السَّـمينُ الحلبيُّ(ت756هـ) بأنَّ الطَّاغُوت مصـدرٌ فقال:((وأصـلُ الطاغوت مصـدرٌ بُني على فَعَلُوت مبالغة كالمَلَكُوت والرَّغبُوت وأصـله طَغْوُوت أو طَغَيُوت.)) (السـمين، 1996م، 407/2) واختلفوا في أصله على ثلاث أقوال:

القول الأول: أصله طَغْوُوت من طغا يطغو، فقلبت اللام مكان العين، والعين مكان اللام، فصار: طَوَغُوت فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فصـار اللفظ طاغوت، ووزنها الآن بعد القلب فَعَلُوت. (الاصفهاني، 1992م، ص521)

القول الثاني: أصـله طَيَغُوت من الطُّغْيَان (طَغَى) فقلبوا الياء التي هي لام الفعل إلى موضـع العين فصـار طَيغُوت فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصـار (طَاغُوت) ووزنه فَلَعُوت، وهو كالمَلَكُوت من المُلْك والجَبَرُوت من الجَبَر إلا الواو والتاء زائدة في آخره.(السـمين، 1996م، 407/2) وقال ابن الهائم(ت 815هـ): ((وزنه فاعوت.))(ابن الهائم، 2003م، ص113)

القول الثالث: هو رأي ابن الأنباري(ت577هـ) فقال: ((أصله طَاغُوّ على زنة فاعُول، فأبدلت من الواو الثانية تاء، فصار طاغوت.))(الانباري، 1980م، 169/1)

واختلفوا في كونه مفرداً أم جمعاً فأشـار علماءُ الغريب إلى أنه يسـتعمل بلفظٍ واحدٍ في الجمع والأفراد والتذكير والتأنيث(الاندلسي، 1993م، ص 214)

قال أبو علي الفارسـيّ(ت٣٧٧هـ):((الطَّاغوت مصـدٌر كالرَّغبوت والرَّهبوت والمَلَكُوت، فكما أن هذه الأسماء التي هذا الاسم على وزنها آحاد وليست بجموع فكذلك هذا الاسمُ مفردٌ وليس بجمع والأصلُ فيه التذكير.))(الفارسي، 1981م، ص10)

إي أنه مفرد مذكر، فهذا الاختلاف في أصل اللفظ بين العلماء، ومن جهة تذكيره وتأنيثه، وأفراده وجمعه، من مبدأ الافتراض اللغوي جعلته مخالفا للمقاييس الصَّـرفية، فكان غريباً عند علماء الغريب.

وكانت غرابة المصـدر (وَيْل) الذي ورد في قوله تعالى: ئزٱته ثمئر [المطففين:1] أنه لم يُستعمل منه فعل قَطٌّ لأن؛ فاءَهُ وعينه حرفا علةٍ وهو ممّا يدلُّ على أنّ الأفعالَ مشـتقةٌ من المصـادر ولو

كان المصـدرُ مشـتقاً من الفعل كما قال الكوفيُّونَ لوُجِد لهذا المصـدر فعلٌ يشـتق منه ومثله،(ويح وويس). (مكي، 1985م، 101/1)

ولا يثنّى، ولا يجمع، ويقال: يجمع على: ويلات.(الاندلسـي، 2000م، 435/1) وأشـار الكوفيُّونَ إلى أنّ أصـلَ المصـدر مشـتقٌ من فعل لم يسـتعمل قَطٌّ فقيل: أصـله: وي، أي: الحزن.(ابن الاحنف، 2018م، ج4، ص332–334) فمجيء المصـدر ويلٌ بصـيغة لم تسـتعمل ضـمن مقاييس المصادر اللغوية، فأصله الذي اشتق منه لم يستعمل، ولم يشتق منه فعل يستعمل، فنص علماء الغريب على غرابته.

وأكد ابنُ جني إنّ (وَيْل) و(وَيْح) و(وَيْس) مصادر معناها الدعاء مثل: سَقْياً من سقيت فلو اشتقوا من ويل فِعلاً، لمنعهم القياس؛ لاجتماع إعلالين في بداية الفعل فعند حذف الفاء في المضـارع، كواو وعد لزم الياء الحرف الثاني الإعلال فتحذف فيبقى اللام وهذا ما منعه القياس فلم يشـتقوا من المصـدرِ ويل فعلاً؛ لأنه لو اشـتق الفعل لوجب اعتلال فائهِ وعيْنهِ معاً.(ابن جني، 1954م، 198/2)

ورد المصـدران(القَبولُ)، في قوله تعالى: ئز فح فخ فمئر [آل عمران: ٣٧] و(الوَقُوُد) في قوله تعالى:ئز ٱيىيي ذٰئر [البروج: ٥] على غير القياس للمصـادر فالقياس أن يأتي مصـدر تقبّل تقبُّلاً على فُعُول–بالضم – إلا إنه جاء على فَعَول–بالفتح– فمجيءُ المصدر مخالفاً للمقياس الصرفي للمصادر أوجد الغرابة وعدّ غريباً.(الاصفهاني، 1992م، ص879)

وقال أبو القاسـم الشـهير بـ(بيان الحق)(ت ٥٥٠هـ): ((والقَبُول من المصـادر الغريبة.))(بيان الحق، 1998م، ج1، ص278) فمجيءُ المصادر على فَعول بالفتح نادرٌ في كتب الصَّرف؛ لأنه لم يأت منه إلا خمسـة أحرف هي: (القَبولُ)، و(الوَقُوُد) و(الوَضُـوء)، و(الطَّهُور)، و(الوَلُوغ) كما نسب إلى سيبويه.(سيبويه، 1988م، ج4، ص 42) وهذه المصـادر بالفتح لا نظير لها في كتب الصَّـرف وما عداها من المصـادر جاء على القياس بالضـم فكان مخالفتها للمقياس وندرتها سـبباً في غرابتها، إذ لم تحتفظ اللغة سـوى هذه المصـادر المذكورة فعدّها علماء الغريب غريبةً في كتبهم.(السمين، 1996م، 330/4) وفرق العلماء بين الضم والفتح على أقوال:

الأول: رأي الجمهور جواز مجيء فُعُول وفَعول مصدراً على إن الباب في ذلك الضم والفتح شاذٌ. (الاستراباذي، 1975م1/ 159)

الثاني: إنكار أنّ يكون الفتح مصـدراً وخرج على إنّه صـفةٌ لمصـدر محذوف والتقدير: توضـأت وُضُوءاً وَضوءاً. (السمين، 1996م، 419/2)

الثالث: أن(فَعولاً) ليس مصـدراً ولا صـفة وإنما الوضَـوء بالفتح يكون اسـمًا لما يتطهر به، الماء الذي يُتَوَضَّا به. (السمين، 1996م، 419/2)

وعدّ المصـدر (غسـلين)، في قوله تعالى:ئز ٱلخ لم لى لي مجئر[الحاقة: ٣٦] كفظ غريب وسـبب غرابته مجيؤه على صيغة لم تعهد في بناء المصادر التي في بابه فالفعل (غَسَل) مصدره (الغَسْلُ والغِسْلُ) أي: الشيء يغسله أمّا مصدر غسلين فلفظ غريب وسبب غرابته مخالفته للقياس وزنه فِعْلِين من الغِسْـل. (السـمين، 1996م، 163/3) وقال الأخفش(ت215هـ):((الياء والنون زائدتان كما زيدت في عفرين.))(الأخفش الأوسـط:١٩٩٠م، 548/2) فمجيءُ المصـدر بزيادة الياء والنون، على غير القياس للمصادر صيّر اللفظ غريباً.

وكانت الغرابة في المصـدر (الوجهة) الذي ورد في قوله تعالى:ئز ٱيى يىئر[البقرة: ١٤٨] فالمصـدر الوجهة جاء على خلاف القياس؛ فقد جاء على الأصـل الذي لم يُستعمل فعدّ غريباً؛ لأن القياس أن يقال(جهَة) كما يقال في(وَعْد عدة وفي وَزْنٍ زنة وفي وَصْـلٍ صـلة) بحذف أول المصـدر (الواو) وتعوض التاء عنها في الآخر، فلا تحذف هذه التاء لأنها عوض عن واو محذوفة، إلا أنَّهم استعملوها استعمال الأسماء على خلاف القياس فكان شاذاً على خلاف القياس فعد غريباً.(الانباري، 1980م، 127/1-128) والمصـدر القياسـي للفعل توجه أو اتجه، هو التوجه، أو الاتجاه، ولم يستعمل منه وجه. (السمين، 1996م، 287/4)

وبين المازني(ت249هـ) أنَّ مجيء (وِجْهَة) هنا على الأصـل قد جاء مقدراً فقال: ((فإنما قالوا هذا، كما قالوا: (رجاءُ بنُ حَيْوَةَ)(1) وكما قالوا: (ضَـيْوَن) ...فرُبَّ حرفٍ يجيءُ على الأصـل، ويكون مجرى بابه على غير ذلك.)) (ابن جني، 1954م، 200/1)

وقال ابن جني(ت 392هـ):((قال لي أبو علي: الناس في (وِجْهَة) على ضربين: فمنهم من يقول: إنها مصدر شَذّ، كما ذهب إليه أبو عثمان المازني. ومنهم من يقول: إنها اسم لا مصدر، بمنزلة (وِلْدَةٍ، وإلْدَةٍ) فأمَّا من ذهب إلى أنّها مصدر، فمذهبُه فيه أنّه خرج عن القياس كما خرج أشياء.. وأمّا من ذهب إلى أنها اسْم، فإنه هرب إلى ذلك لئلا يحمله على الشـذوذ.))(ابن جني، 1954م، 200/1-201)

المطلب الثالث: الصفة المخالفة للقياس.

ومن الصـفات المخالفة للمقياس وعدَّت من الألفاظ الغريبة لفظة (ضِـيْزَى) ووردت في قوله تعالى:ئز ٱخم سجئر [النجم:22] قال عنها أهل اللغة هي أغرب لفظ في القرآن الكريم، وذكر علماء الغريب أصلها في مؤلفاتهم هو (ضُوْزَى) مثل: طُوْبى فجاء على غير القياس، فكان غريباً لخروجه عن أبنية كلام العرب، فاجتماع الضمة والواو في اللفظ، شكل مقطعاً مزدوجاً هابطاً وهو

(1) رجاء بن حيوة بن جرول الكندي، قيل: ابن جزل وقيل: ابن جندل، لإمام، القدوة، الوزير العادل، أبو نصر الكندي، الأزدي – ويقال: الفلسطيني – الفقيه، إنَّ جَدّه جرْول بن الأحْنَف من جلّة التابعين. (الذهبي، 1985م، 557/4)

الذي يتكون من حركة وحرف(/ض ـُـ و /) فاجتماع الضمة والواو(نصف الصائت) في اللفظ أثقل النطق به على اللســـان العربي، فعدّ هذا الأصـــل خارجاً عن مقاييس اللغة. (الانباري، 1980م، 398/2)

فقلبت الواو ياءً فكرهُوا أن يَقولوا: (ضُـيْزَى) (فُعْلَى) بالضـم، لثقل الضـمة مع الياء.(ابن الاحنف، 2018م، 212/3)، فكُسِرت الضـاد؛ لأنَّ الياء أخْت الكسـرة، كما قالوا: أبْيَض وبِيض، وأصـله: بُيْض فأصبح (ضِيْزَى). (السجستاني، 1963م، ص315)

.فقال ابن خالويه(ت ٣٧٠هـ):((ليس في كلام العرب: صـفة على(فِعْلَى) إنّما تكون على (فُعْلى) مثل: (حُبْلى) إلا في حرف واحد، قوله تعالى: ئزآخم سجئر قال أهل النحو: أصله فُعلى فكسروا الضاد لئلا ينقلب الياء واواً كما قيل: أبيض وبُيْض.)) (ابن خالويه، 1979م، ص256)

فليس في كلام العرب ضِيزى (فِعْلَى) بكسر الفاء فهذا الوزن ليس أصـلاً من أوزان الصـفات. فلا يوجد في كلام العرب(فِعْلَى)بكسر الضاد في الصفات إنما في الأسماء، فكان هذا سبباً في غرابتهِ مجيؤهُ على غير القياس في اللغة، فعدَّ غريباً.(الاصفهاني، 1992م، ص513)

وإذا نظرنا إلى هذه اللفظة نلحظ البناء الصـــوتي لها قبل الإبدال، أنها تكوّنت من مقطعين صوتيين، الأول مدٌّ ثقيل، والآخر مدّ خفيف، وهذا التشكيل الصوتي للفظة غير متوازن، والمقطع المزدوج الهابط غير موجود في اللغة فأبدلت الضمة كسرة لتخفيف الثقل لكن جاء مخالفاً للأصل والقياس فصـــار اللفظ غريباً في اللغة. (الخالدي، الطائي، 2014م، ص84) وبحســـب المقطع الاتي:

ضُيْزَى =/ ض ـُـ ي/ ز ـَـ /

ضِيْزَى =/ ض ـِـ ي/ ز ـَـ /

وخرج الاسـم على غير القياس في هذا الباب نحو:(طُوبى) في قوله تعالى: ئزآمج محئر [الرعد: ٢٩] وأصـــل (طُوْبى) (طُيْبى) على فُعْل من الطيب، فكانت هذه الصـــيغة ثقيلة في اللفظ عند النطق، لوجود المقطع الهابط(/ط ـُـ ي/) فكانت غريبة على اللسان العربي، ولمّا كانت اسماً غير صـفة، ردت إلى فُعْلى لخفة الأسماء، فقلبت الياء واواً مجانسـة للضـمة قبلها، فخففت بردها إلى الياء؛ لأن الياء أخف من الواو. وكذلك أكد النحويون: أن أصـــل (طُوْبى) فعلى من الطيب، وقيل: طوبى: اســم الجنة بالهندية، وقيل: طوبى: شـــجرة في الجنة.(الســـجســـتاني، 1963م، ص321-322) فوزنها (فُعْلى) (طُوبى)

وقال الكسائي(ت189هـ) :((سألت من له بصر في العربية عن قلب العرب هذه الأحرف، أقلبَتْهُ على قياس أمْ على غير قياس؟ فقال: على غير قياس.)) (ابن المؤدب، 1987م، ص273)

المطلب الرابع: الجمع المخالف للقياس.

ووردت الغرابةُ في صيغ الجمع الآتية :(الرُسُل)، و(غُزًّى) و(أشحّة)، و(أشداء)، و(ناشئة)، جمع هذه الألفاظ على غير القياس، فعُدّتْ غريبةً ففي قوله تعالى: ئزٱلم لى ليئر [البقرة: ٢٥٣] فـــ(الرُسُل)، جمع الرَسُول ووزن الرُسُل فُعُل بضمّتين.(الاصفهاني، 1992م، ص353) ووزن الرَسُول فَعُول، فعُدّ غريباً لجمعه على غير القياس.(صافي، 1995م، 197/1)

وورد لفظ (غُزًّى) في قولـه تعـالى: ئزعم غجئر [آل عمران:١٥٦] قـال ابن قتيبـة(ت 276هـ):((غُزًّى جمع غَاز. مثل صـــائم وصُـــوَّم. ونائم ونُوَّم.))(ابن قتيبة، 1987م، ص114) فخرج الجمع عن القياس فقال أبو البقاء العكبري(ت ٦١٦هـ):((القياس جمع الغازي غُزاة، كقاضٍ وقضاة، ولكنه جاء على فُعّل.)) (بن فرحون، د.ت، 445/3)

فكان جمع (غاز) على غير القياس، كصـائم وصـوّم فعدّ غريباً.(ابن الهائم، 2003م، ص132) وقرئ غُزَى بتخفيف الزاي بحذف أحد المضعّفين تخفيفًا. (البناء، 2006م، ص230)

وجمع شَحِيح (أشِحَّة) في قوله تعالى: ئزفى فيئر [الأحزاب: ١٩] فأصله أشْحِحَة. (السجستاني، 1963م، ص74) مثل: رغيف وأرغفة، ولكن نقلت حركة الحاء الأولى الى الشـــين وأدغمت في الحاء الثانية فصار(أشِحّة) ووزنه أفْعِلة. (مكي، 1985م، 573/2)

فلم يجمع جمعاً قياسياً على أفْعِلة بل خرج على المقياس القياسـي للفظ، فعُدّ غريباً فمقياس جمع الوصـــف (فعيل) الذي عينه ولامه من جنس واحد، على أفعلاء، نحو: خليل، أخلاّء، بل جاء جمع شحيح أشِحّة وشِحاح بالكسر مخالفاً للقياس. (الرازي، 1997م، ص151)

ومثله لفظ (أشِـــدّاء) في قوله تعالى: ئزٱمخ مم مى ئر [الفتح:29] فمفردُهُ شـــديد وجمعها على الأصــل (أشْــدِداء). (الرازي، 1997م، ص168) فكان أصــل اللفظ غريباً في القياس، لاجتماع دالين متحركين في أصله فأثقل النطق بهما معاً فأدغم. (الزّجاج، 1988م، 28/5)

فلما اجتمع التضـعيف، عَدلوا عنه إلى أفعلاء وأفْعِلة نحو: أشِـدّاء وأشِـحّة. (أبو علي، 1993م، ج4، ص148) وعلل سـيبويه هذا بقوله: ((وإنّما دعاهم إلى ذلك إذْ كان ممّا يكسـرَّ عليه فعيلٌ كراهيةُ التقاء المضاعَف.)) (سيبويه، 1988م، 3/ 634)

وأشار الدكتور فوزي الشايب، إلى الغرابة في ذلك فعند جمع صيغة فعيل، نحو: (شديد، وشحيح) فهذا يؤدي إلى اجتماع المثلين في أصـــل مقياس صـــيغة فعيل عند الجمع نحو:(شُـــدَداء) و(شُـــححاء) لكن العربية تنكبت هذا الطريق في الجمع لاســتثقال النطق به فتتابع المثلين على اللسان العربي يعدّ غريباً فجمع هذا وأمثاله على أبنية تفصل فيها الحركات الطويلة بين الأمثال، أو تضـــمها في صـــامت طويل واحد. (فوزي، 2004م، ص372) فعدلوا إلى أفعلاء دون فُعلاء كراهة التضعيف.(الهمذاني، 2006م، 655/5) وكما في المقطع الآتي:

أشْدِداء =/ ء ـَ ش/ د ـِ / د ـَ ـَ ء/

أشِدّاء=/ ء ـَ /ش ـِ د / د ـَ ـَ ء/

ونلحظ تكون اللفظ في صـيغته الأولى الأصـلية من ثلاث مقاطع الأول طويل مغلق فاسـتثقل النطق به فعُدّتْ غريبةً، فتُخلِصَ من التضعيف فتحول المقطع الطويل المغلق إلى مقطع قصير.

وجاء جمع اللفظ القرآني(أَدعِيائِهم) في قولـه تعـالى:ئزآكل كم كىئر [الأحزاب: ٣٧] مخـالفاً لمقياس الجمع في اللغة، فمفرده (دعيّ) زنـة (فعيل) بمعنى مفعول، لم يذكر المفرد في القرآن وجُمِعَ على (أفعلاء) لأنّه مدعوّ، بالبنوة. (ابن الهائم، 2003م، ص265)

ففعيل المعتل اللام لا يجمع على أفعِلاء بمعنى مفعول إلا إذا كان بمعنى فاعل؛ كتقيّ وأتقياء، فشـبهوا أدعياء بتقي، فجمعوه جمعاً مخالفاً للمقياس، والقياس جمعه على وزن (فَعْلى)، كجريح وجَرحَى. (محمد، د.ت، ج7، ص427) فخروج اللفظ عن الجمع القياسـي له ومخالفته للمقياس، عَدَّهُ غريباً.

وورد لفظ الجمع (قَراطِيس) في قوله تعالى: ئزآرىئر [الأنعام: ٩١] وفيه لغتان كسـر القاف وضمّها. (السمين، 1996م، 298/3) فقلبت الألف في المفرد(قِرْطاس) (فِعْلال) ياءً لانكسار ما قبلها، فقيل: قَراطِيس. (السجستاني، 1963م، ص385)

((فإذا وقعت الألف في موضـع ينكسـر ما قبلها قلبت ياء لاستحالة بقائها بعد الكسرة فقلبت إلى ما يجانس الكسـرة نحو قِرْطاس وقَرَاطِيس.)) (العكبري، 1995م، 312/2-313) فما كان مزيداً قبل آخره حرف علَّة سـاكن فإنه يُجمعُ على (فَعاليلَ) كقرطاس وقراطيسَ.(مصـطفى، 1993م، ج2، ص48)

فعند الجمع يكون البناء التقديري لـ(قِرْطاس) (قراطِاس)، (فَعَالِيل) فالألف الأولى هي ألف الصيغة الصـرفية لجمع التكسير والألف الثانية هي في أصـل اللفظ المفرد، فاجتمع صـائتان متواليان في اللفظ، وهما، الصـائت القصـير (الكسـرة) مع الصـائت الطويل (الالف)، فثقل وصـعب وتعسـر نطقهما معاً على اللسان العربي. فكان سبباً في غرابته لتحوله عن المقياس الصرفي عند جمعه. فكان لابد من أبدال الصـائت الطويل (الألف) بصـائت قصـير (الكسـرة) مجانسـة للكسـر قبله ثم جُمع معه فتحول إلى صـوت الياء للتخلص من ثقل وغرابة اللفظ. (احمد، 2003م، ص50، ص103) ويمكن ان نلحظ التحول كما في المقطع الصـوتي الآتي الذي أصـاب اللفظ في حالة الجمع كالآتي:

قِرْطاس =/ ق ـِ ر/ ط ـَ ـَ س/ أصل اللفظ في حالة المفرد

(قراطِاس)، (فَعَالِيل) =/ ق ـَ / رـَ ـَ/ ط ـِ / ـَ ـَ س/ أصل اللفظ قبل الإبدال في حالة الجمع وكان غريباً لوجود مقطع غير مستعمل.

قَراطِيس =/ ق ـَ / رـَ ـَ / ط ـِ ـِ س/ اللفظ بعد الإبدال.

إن القواعد التي وضعت لضبط جموع التكسير ليس من السهل السيطرة عليها سيطرة تامة بحيث نقطع القول في قياســيتها مطلقا، ولكن نقول إنها مطرّدةً إلى حدٍّ ما، فجموع التكســير من دون قواعد أو ضـوابط، مع كثرة الجموع السـماعية التي لا ضـابط لها، ولا قياس، وهذا ما حملَ كثيرٌ من العلماء على القول إنّ جموع التكسير لا تخضع صيغه للقياس، وإنما تخضع للسماع، وكون السـماع لا تضـبطه القواعد القياسـية، فكان سـبباً في خروج الألفاظ عن المقياس الصـرفي لها وعَدَّها غريبة. (شوقي، 2013م، ص98)

وألحق به لفظ الجمع (القَنَاطِير) وأجمع العلماء على أن مفرده (قِنْطَار) (السـجسـتاني، 1963م، ص373) وورد في قولـه تعالى: ئز ٱئج ئح ئم [آل عمران: ١٤] إلا الراغب قال:((القَنَاطِير جمع القَنْطَرة.)) (الاصفهاني، 1992م، ص677)

فعارضــه السَّـمينُ الحلبيُّ وأنكر أن يكون لفظ (القَنْطَرة) مفرد(القَنَاطِير) ونصَّ على أن هذا المفرد الذي ذكره الراغب، غير صـــحيح، فقد جاء على غير القياس، فإذا كان القناطير جمع (قَنْطَرة) كان ينبغي إن تكون (قَنَاطِر) من دون ياء، والياء في (القَنَاطِير) هي بدل الألف التي في المفرد، ولا يجوز أن تكون إشباعاً، لإنّه ضرورة. (السمين، 1996م، ج3، ص320) هذا الاختلاف سوغ غرابة اللفظ فعُدَّ غريباً.

واختُلف في أصـــل اللفظ القرآني (الحَوَايَا) الذي ورد في قوله تعالى: ئز ٱقم كج كح كخ ئر [الأنعام: ١٤٦] فقد اختلف اللغويون في مدلولها، والصـــرفيون في مفردها وكيفية تصـــريفها فقال ابن قتيبة:((واحدها حَاوِية وحَوِيَّة وحَاوِياء.)) (ابن قتيبة،1987،ص163)

ففي مفردها أقوال ثلاثة، وقد أجاز الفارسيُّ، أنّه يصح أن يكون جمعاً لكلِّ واحد من الثلاثة، فهذه الاحتمالية في تعدد المفرد للفظ الجمع –الحَوَايَا– جعله لفظاً غريباً عند أغلب علماء غريب القرآن (السـمين، د.ت، ج5، ص206) وأمّا في تخريج توجيه الجمع للفظ المفردة فقد نصّـوا على ما يلي:

التوجيه الأول: إن كان المفرد (حَاوِية أو حَاوِياء) فتجمع على وزن فواعل، نحو: (زاوية وزوايا) و(قاصـــعاء وقواصـــع). جُحرٌ يحفره اليربوعُ، فإذا دخل فيه ســدَّ فمه.(ابن منظور، 1994م، 359/10)

فقال سـيبويه:((وأمَّا ما كان آخره ألف التأنيث وكان فاعلاء فإنه يكسَّـر على فواعل.)) (سـيبويه، 1988م، 617/3)

والأصـــل: حواوي في الصـــورتين فقُلِبت الواو الثانية همزة مفتوحة.(الســـمين، 1996م، ج1، ص471)لأنها تالي حرفي لين. (السمين، د.ت، ج5، ص207) فتصبح (حواءي)، فتحركت الياء

وانفتح مـا قبلهـا فقلبـت ألفـاً (حواءى)، ثمّ قُلِبـت الهمزة يـاءً لوقوعهـا بين ألفين فقيـل حوايـا. (الاصفهاني، 1992م، ص271)

التوجيه الآخر: وأمّا إنْ كان مفرده (حَوِيَّة) فوزنه فعائل كطرائق، والأصـــل: حوائي فقلبت الهمزة ياءً مكســـورة، ثم فتحت تلك الياء، ثم قُلِبت الياء الثانية ألفاً، فصـــار حوايا، ففيه ثلاثة أعمال، فاللفظُ متحدٌ والعملُ مختلفٌ. (الهرري،2001م، 155/9)

وامّا في مدلولها اللغوي فقال السَّمينُ الحلبيُّ:((حَوِيَّة وأصـله كسـاء يحوى أي يدار، ويجعل على ســنام البعير ليمكن ركوبه، فيجوز أن يســمى المعي بذلك تشــبيهًا به.)) (الســمين، 1996م، 471/1) فتعدد المفرد للفظ الواحد والاختلاف في المدلول اللغوي ســـوغ غرابة اللفظ عند علماء غريب القرآن.

وكذلك كان هذا الاختلاف والتعدد في مفرد اللفظ، مدعاة للغرابة في لفظ (الزَّبانِيَةَ) الذي ورد في قولــه تعــالى: ئزٱيي ذٰئر [العلق: ١٨] ورد بصـــيغــة الجمع واختلفوا في مفرده فقــال السجستاني(ت330هـ):((واحده (زِبْنِيّ)، مأخوذ من الزَّبْن.)) (السجستاني، 1963م، ص348)

ونصَّ ابن قتيبة، أنّ واحده (زِبْنِيَة) ومشـــتق من(الزبنُ) وهو الدفع، كأنهم يدفعون أهل النار إليها ومنه والزبون لأنه يدفع من بائعٍ إلى مثله. (ابن قتيبة،1987، ص534)

وأما السَّــمينُ الحلبيُّ فقال:((وواحد الزَّبانِيَة زِبْنِيت مثل: عِفْرِيت.)) (الســمين، 1996م، 135/2)

ونصَّ الفرّاءُ(ت 207هـ) على أنّ الكسائي قد ذهب إلى أنّ لفظ الزبانية جمعٌ ولم يسمع له بواحد، لكنّه بعد ذلك في أخرته، عَدِل عن هذا الرأي وذكر له مفرداً هو (زِبْنِي) ولم يثبته أو يؤكد قياسية مفرده أو حتى سماعه بحسب رأي الكسائي. (الفراء، د.ت، 280/3)

ونصَّ الأخفشُ أنّه سمع من عيسى بن عمر(ت 156هـ) يذكر له مفرداً وهو (الزابن). وسمع من بعض العرب (الزِبْنِية) وأشــار الأخفش إلى أنّ العرب لا تكاد تعرف هذا وتجعله من الجمع الذي لا واحد لـه مثل (أبـابِيل) وهو في معنى التكثير مثل: عبـاديِد. (الأخفش الأوســـط:١٩٩٠م، 582/2)

فالاختلاف في مفرد اللفظ عند العلماء أشكل فيه ممّا جعلهم يصـفونه بالغريب فعدم وضـوح لفظ المفرد فضـلاً عن عدم اجتماع العلماء على صـيغة موحدة للمفرد الذي جمع منه. وأنكر بعضـهم وجود مفرد وجعله له من الألفاظ التي لا مفرد لها فسوغ غرابته لديهم.

وخالف القياس لفظ الجمع (ليال) في قوله تعالى:ئزٱيح يخئر [الفجر: ٢] جمع (لَيْلَة) وهو على غير القياس؛ لأنّ أصـــل واحده (ليلاة) فجُمعَ على غير لفظ واحده (لَيْلَة) والقياس جمعها على (ليل)، أو (لَيْلَات) فأصـــل ليلة (لَيْلَاة) بدليل تصـــغيرهم على(لُيَيْلِيَة.) (الاصـــفهاني، 1992م، ص751)

فالجمع على ليالٍ جاء على غير القياس، فهذا الجمعُ جعل اللفظ غريباً في كتب الغريب. (مكي، 1985م، 586/2)

ومثله لفظ (الأَحَادِيث) الذي ورد في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ [يوسف: ٦] وهو جمعُ حَدِيث على غير القياس نحو: أَبَاطِيل وأَبَابِيل، والقياس حُدُث أو حدْثان، أمّا واحد الأَحَادِيث، فهو أحدوثة تقديراً وهو ما يُحدَّثُ به. (السمين، 1996م، 380/1)

واختُلف في لفظ الجمع (أشـدّه) في قوله تعالى:﴿ثَلَٰثُونَ شَهۡرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] ففي بناء الصـيغة ثلاثة أوجه:

الأول: هو بناءٌ واحدٌ أتى على صـيغة الجمع كالآنك وهو الرصـاص الخالص ولا نظير لهما. (السجستاني، 1963م، ص64)

فقال ابن الأنباري: ((وليس في الأسـماء المفردة ما هو على وزن (أَفْعُل) إلا (أصْـبُع) في بعض اللغات، و(آجُر) في بعض اللغات، و(أيْمُن) وآنُك وهو الرصـاص القلعيّ.)) (الانباري، 1980م، 230/2) فهو جمعٌ لا واحدَ له من لفظهِ. (ابن الهائم، 2003م، ص16)

الثاني: هو جمعٌ، فقال ابن قتيبة:((هو جمعٌ. يقال: لواحده أَشُدّ. ويقال: شَدّ وَأَشُدٌّ.)) (ابن قتيبة، 1987م، ص215) فمفرده شَدّ نحو: فَلْس وأَفْلُس. (السجستاني، 1963م، ص64)

الثالث: هو جمعٌ كان مفرده (شِدّة) زنه (فِعْلة) بالكسر فهذا جمعٌ عزيزٌ في اللغة فلا تجمع (فِعْلَة) على (أَفْعُل)، كِنعْمَة وأَنْعُم وأصـل أشـدّه أشـدّد على وزن أفعُل، إلا أنّه اجتمع حرفان من جنس فأدغم الأول في الثاني. (مكي، 1985م، 542/2) فهذا التأويل المتعدد في مفرد اللفظ وجمعه جعل اللفظ غريباً.

ولفظ (فُرَادى) في قوله تعالى:﴿وَفُرَٰدَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٤] ورد بصـيغة الجمع ولم يُذكر له مفردٌ فاختلف العلماء في مفرده، فوجّه الفرّاءُ أكثر من لفظ مفرد له فقال:((هو جمع،... وواحده فَرَد – بفتحتين– وفَرِد، –بكسر الراء– وفريد و فَرْدَان للجمع، ولا يَجوز فَرْد، في هذا المعنى.)) (الفراء، د.ت، ج1، ص345) فرفض الفرّاء أن يكون مفرده فَرْد.

لكنّ ابن قتيبة قال:((هو جمع فَرْد وكأنه جمع فَرْدَان، كما قيل: كَسْـلان وكُسَـالَى وسَـكْرَان وسُكَارَى.)) (ابن قتيبة، 1987م، ص157)

فقال الرازي(ت666هـ): ((جمع فَرْد على غير القياس؛ لأن قياسـه أفراد.)) (الرازي، 1997م، ص176) فلفظ المفرد (فَرْد) لا يُجمع فرادى فكان سبباً في غرابته.

وذكر الراغبُ له مفرداً آخر هو لفظ (فَرِيد) فقال: ((وفَرِيدٌ: واحد، وجمعه فُرَادَى، نحو: أسـير وأسارى.)) (الاصفهاني، 1992م، ص629)

وقال السـجستاني:((هو جَمْعُ فَرْد، وفَرِد، وفَرِيد.)) أي: بمعنى مفرد،(السـجستاني،1963م، ص369) وقال أبو حيان الأندلسـي،(الاندلسـي، 1993م، ص244) وابن الهائم(ابن الهائم، 2003م، ص158) القول نفسه.

وأشـار ابن الهائم إلى أنّ الفرّاء، نصَّ أن فُرَادَى اسمٌ مفردٌ على وزن فُعالي.(ابن الهائم، 2003م، ص158) فالاختلاف في مفرد اللفظ وبين كون اللفظ مفرداً أم جمعاً عَدَّهُ غريباً لمخالفته المقياس في الجمع.

وكانت الغرابة في لفظ الجمع أَناسِـيّ في قوله تعالى: ئز ٱنم نن ئر [الفرقان: ٤٩] لاختلافهم في أصل لفظ مفرده على قولين:

القول الأول: قال السـجستاني:((أَناسِـيّ جمع إِنْسَـان، وتكون الياء بدلاً من النّون؛ لأنّ الأصـل أناسـين، بالنون، مثل سـراحين جمع سـرحان، فلمّا ألقيت النون من آخره عوضـت ياء.)) (السجستاني، 1963م، ص71)

فعامل النون معاملة الهمزة في صـحراء، فكما يبدلونها من همزة التأنيث (ياء) فيقولون في صـحراء: صـحاري كذلك فُعِلَ بنون إنسان فصـارت أناسيي فأدغمت الياء في الياء فصـار اللفظ أَناسِـيّ. (ابن عصـفور، 1996م، ص247) وقد ذهب إلى ذلك علماء غريب القرآن. (الاندلسـي، 1993م، ص55)

القول الثاني: قال ابن الهائم:((أَناسِـيّ جمع إنسـيّ، وهو واحد الإنس، جمعه على لفظه، مثل كرسـيّ وكراسـيّ. والإنس جمع الجنس يكون بطرح ياء النسـب، مثل روميّ وروم.))(ابن الهائم، 2003م، ص248) ووافقه في هذا القول، بعض علماء غريب القرآن ومنهم السـجستاني. (السـجستاني، 1963م، ص71) وأبو حيان الأندلسـي(ت745هـ).(الاندلسـي، 1993م، ص55) والسَّمينُ الحلبيُّ. (السمين، 1996م، 175/4)

فالأصـل في لفظ الكراسـي أنّه منسـوبٌ إلى الكرس، فقال الراغب: ((الكُرسِـيُّ.. هو في الأصـل منسوب إلى الكِرْسِ، أي: المتلبّد.)) (الاصفهاني، 1992م، ص706)

وعليه فالياء في(أنسـيّ) هي ياء النسب وقد جمع على وزن (فَعالِيّ) ولمّا كان النحويون قد نصّوا على أنّ هذا الوزن (فَعالِيّ) لا يكون جمعًا لما ياؤه للنسـب، ولذلك خطأ العلماء من قال: إن (أَناسِـيّ) جمع (أنسـيّ) لأن ياءه تدل على النسـب، لذا فقد كان هذا الجمعٌ على غير القياس ومخالفاً له. (السـمين، 1996م، ج3، ص387) وكان القياس أَن يُجمع على (أَناسِـية) نحو: مَهالبة في المُهَلَّبي.(السمين، د.ت، 489/8)

فكانت الغرابة في مقياس لفظ الجمع (أنسـيّ) الذي قيس جمعه على (كرسـيّ وكراسـيّ.) والذي نصّ عليه العلماء اللغة ومنهم، المبرد(ت285هـ)(السـيرافي، 2008م، 362/4) والفراء. (الفراء، د.ت، ج2، ص269) والزجاج، (ت 311هـ)(الزجاج، 1988م، 71/4)

وجمع الاسـم الرباعي المذكر (جَنَاح) على (أجْنِحَة) وورد في قوله تعالى: ئز ئج ئح ئم [فاطر: ١] وهذا الجمع غريبٌ لمخالفته المقياس في الجمع.(ابن الهائم، 2003م، ص270) خروج اللفظ عن القياس في الجمع فـ(الجناح) مذكر ومقياس جمع (جَنَاح) هو (أَجنُح) على (أَفْعُل) لكن جمع على (أفْعِلَة) و(أجْنِحَة) وهو وزن لجمع المؤنث، وأنهم ذهبوا بالتأنيث إلى (الريشـة) فهذا الاختلاف في صـيغة الجمع عن المفرد أوجد غرابة في اللفظ لخروجه عن القياس هو جمع غير قياسي.(الرفايعة، 2006م، ص107)

وفي قوله تعالى: ئز ئط ظم عج عم غج غمئر [يوسـف: ٤٣] ورد لفظ الجمع(سِـمان) صيغة(فِعال) جمعاً لـ(سمين وسمينة) وهي صفةٌ مشبهةٌ، وجمعُ الصفة المشبهة على (فِعال) جاء خارجاً عن القياس إذ قياسُهما سَمائن فقياس جمع (فعيلة) (فعائل) فمجيء جمع الصفة على غير القياس سوغ غرابتها. (الاصفهاني، 1992م، ص427)

وعِجَاف جمع (أعْجَفُ)، (عَجْفَاءُ)، وهي على غير القياس؛ فليس في كلام العرب أفْعَلَ ومؤنّثه فَعْلاء، يُجمع على فِعال بكسـر الفاء فهذا الجمعُ مخالفٌ للقياس، فالقياسُ عُجْف كحمراء وحُمْر، ولكن جُمِعَ فِعال لمقارنته وحمله على سِـمان. ومقتضـاه أنه إذا لم يقترن بسِـمان فلن يُجمع على فِعال ففِعال ليس قياساً؛ لأنَّهم قد يبْنون الشـيء على ضـدّه. (السـمين، 1996م، 32/3) فخروج اللفظين على غير مقياسهما الصَّرفي واللغوي أوجد الغرابة فيهما بحسب ما ذكره علماء الغريب.

ولفظ(الخَوالِف) جمع خَـالِفة. في قولـه تعـالى: ئز ألى لي مجئر [التوبـة: ٨٧] ولا يجمع المـذكر (خالف) على خوالف فهذا غير قياسي؛ لأنّ (فواعل) لا تكون جمعاً لـ(فاعل) فالوصف (فاعل) لا يجمع على(فواعل) في العقلاء لئلا يلتبس بالمؤنث، فالقياس جمعه مع الخالفين، إلا ما شـذ، من قولهم: فارس وفوارس وهالك وهوالك.(السَّمين، 1996م، 524/1)

وقال تعالى: ئز أئي بر بزئر [الأعلى: ١٩] فورد لفظ (صُـحُف) جمعاً لصـحيفة في الآية فجاء الجمعُ على غير القياس، فالقياس صحائف. (الاصفهاني، 1992م، ص476)

وأشار الخليل(ت170هـ) إلى أنّ هذا من النوادر فلا تجمع فعيلة على فُعُل مثل: صحيفة وصُحُف والقياس صـحائف، فعدّ غريباً لمقياسـه اللغوي النادر. (الفراهيدي، د.ت 120/3) وقال سـيبويه:((وأمَّا ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التأنيث وكان فعِيلةً فإنَّك تكسـره على فعائل، وذلك نحو: صـحيفة وصـحائف...، وذا أكثر من أنْ يحصـى.)) (سـيبويه، 1988م، 610/3)

المطلب الخامس: النسب المخالف للقياس.

وردَ النَّسـبُ في بعض ألفاظ القرآن الكريم وكانت نسـبتُها مخالفةً لمقياس النَّسـبِ فعُدَّتْ غريبةً وذكرها علماء غريب القرآن في كتبهم ومنها:

(أَنْصـــارِيّ): ورد ذكرها في قوله تعالى: ئز ٱفخ فم قح قمئر [آل عمران: ٥٢] وقد عدّها علماء غريب القرآن غريبة؛ لأنّها جاءت منسوبة بصيغة الجمع فأشار الراغب إلى أنّها اسم منسوب إلى قرية يقال لها: نَصْرانة، فيقال: نَصْرَانِيٌّ، وجمعه نصارى. (الاصفهاني، 1992م، ص809)

وقال السَّمينُ الحلبيُّ: ((هم منسوبون إلى قريةٍ يقال لها نصْران، هذا أقيس في النسب من كونها ناصرة.))(السمين، 1996م، 184/4)

وهذا ما أكده سيبويه فقال:((وإنمَّا نَصارَى جمع نَصْرَان ونصرانةٍ، ولكنهَّ لا يُستعمل في الكلام إلاّ بياءي الإضافة....والنَّصارى ههنا بمنزلة: النصرانيِّين.)) (سيبويه، 1988م، 255/3)

وجاء النَّسب مخالفاً لاسم الجنس الجمعي، فالنَّصارى جمع والنَّسبُ لا يأتي في الكلام مع صيغة الجمع، فعُدَّ غريباً لمخالفته المقياس في النسب.

(رِبّيُّونَ): ورد في قوله تعالى: ئز ٱبه تجتح ئر [آل عمران: ١٤٦] منســوباً إلى الرَّبّ وكان مخالفاً للقياس. فالقياس الفتح ولكن قُرِئ بالكسـر، وقرأ بها السـبعة، ووجهها أنّها اسـم منسـوب للرَّبّ، وكُسرِت الراء لأجل النَّسب، وهو من تغييرات النَّسب، لأنّه مبنيّ على التغيير فخروج اللفظ على غير القياس في النَّسب جعل اللفظ غريباً. (السمين، 1996م، 62/2)

(الأمّي): ورد في قولـه تعـالى: ئز ٱئن ئىئر [الأعراف: ١٥٧] واختُلِف في نسـبة اللفظ، قال الراغب:هو((منســوب إلى الأمَّة الذين لم يكتبوا، لكونه على عادتهم كقولك: عامّي، أي: على عادة العامّة...، وقيل: سمّي بذلك لنسبته إلى أمّ القرى.)) (الاصفهاني، 1992م، ص87)

وقال السَّـمينُ الحلبيُّ: ((رجلٌ أُمِّيٌّ: منسـوب إلى أمَّة أمِّية، وهو الباقي على أصـل ولادة أمّه لم يتعلم الكتابة. والأمي: منسوب إلى أمّه التي ولدتْه.)) (السمين، 1996م، 122/1)

وقال الصنعاني(ت1182هـ): ((الأُمِّيُّ: منسوب إلى الأمّة الأُمّيَّة والأمية عند أهل اللغة التي هي على أصل ولادة أمهاتها، لم تتعلم الكتابة ولا قراءتها.))(الصنعاني، 2000م، ص84-85) وقُرِئ بفتح الهمزة وتخفيف الميم منسوبٌ للمصدر. (الصنعاني، 2000م، ص 85)

وذكر ابن جني قراءة ابن رومي. (ابن جني، 1999م، 260/1) فقال:((وحدثني الثقة عنه أنه قرأ: (النَّبِيَّ الْأَمِّيَّ) بفتح الهمزة، يقول: يأْتم به مَنْ قبله. فقال: هذا منسـوبٌ إلى مصـدر (أَمّمْتُ الشـيء) كقولك: قصَـدْته قصْـدًا، ثم أضـيف إليه (ﷺ) وقد يجوز مع هذا أن يكون أراد الأُمي بضـم الهمزة كقراءة الجماعة، ثم لحقه تغيير النَّسـبِ، كقولهم في الإضـافة إلى أُميَّة: أَموى، بفتح

الهمزة، وكقولهم في الدهر: دُهْرِي، وفي الأمس: إِمْسِـي، وفي الأفق: أَفَقِي بفتح الهمزة، وهو باب كبير واسع عنهم.))

وقال العكبري:(((الأَمِّيّ)، يقرأ بفتح الهمزة وفيه وجهان: أحدهما: هو منسـوبٌ إلى الأَمِّ وهو القصـد، فكأنه جعله المقصـود من بني آدم، فأقام المصـدر مقام الصـفة. والثاني: أصـله الضـم كقراءة الجمهور ولكن فتحها من أجل النَّسبِ وثقل الضمة مع اجتماع الياءين، كما قالوا في أمَيَّة: أُمَويّ بالضم والفتح.)) (العبكري، 1999م، 566/1)

فكان الاختلاف في النسـب إلى الأمَّي الذي لا يكتب ولا يقرأ، والثاني إلى أم القرى والثالث إلى أُمِّهِ، والأمَّ هي الأصل وإنّما نُسِب إلى الأصل لأنّه باق على أصل الفطرة. (الجرجاني، 2009م، 22/1) واختلاف القراءة بين الفتح والضـم لهمزة الأم أوجد غرابة باللفظ من تغيير النَّسـبِ لاختلاف حركة الهمزة، أو أنّه منسـوبٌ إلى المصـدر إلا أنّ المعنى يأباه وأن كان صـحيحاً في القياس. (الاندلسي، 2000م، 194/1)

(ظهريا): ورد في قوله تعالى: ئزٱكل كمئر [هود:٩٢] وعدَّها علماء غريب القرآن غريبةً، لنسبتها إلى الظّهر على غير القياس، فقالوا: الظِّهْرِيّ؛ لما تجعله بظهرٍ وتنسـاه، أو لما تتخذه عُدةً تستعين بها. (الخزرجي، 1994م، 408/1)

ويقال: ظِهْرِيّا، كأنَّهُ نسبها إلى الظّهْر بكسر الظاء مخالفا للقياس، فكان اللفظ غريباً للتغير الذي أصابه بعد النسبة، والمراد بالظِهْرِيّ، الكناية عن الجنبين. (السيوطي، 1988م، 224/2)

وجاء وزن ظِهْرِيّا، المنسوب إلى الظّهْر على وزن فِعلىّ بكسر الفاء والمقياس الأصلي بفتح الفاء فخالف المقياس فهذا التغيير سبب غرابة اللفظ، ونظيره قولهم في النسبة إلى الأمس إمسي بكسر الهمزة والأصل فتحها. (العبكري، 1995م، 156/2)

(دُرِّيٌّ): ورد في قوله تعالى: ئزٱحم خجئر [النور: ٣٥] منسوباً إلى الدُّرّ، وهي قراءة العامة بضم الدال، فلا يجوز أن تضـم الدال؛ لأنه ليس في الكلام: (فُعِّيل)، لأنه يثقل عليهم ضـمة بعدها كسرة، وأهل اللغة لا يعرفونه فـ(دُرِّيٌّ)، زنة (فُعِّيل) ليس في أبنية العرب، فهو من الأبنية النادرة، من باب تغييرات النَّسـبِ فجاء على غير قياس النَّسـبِ فعدَّ غريباً. (ابن الهائم، 2003م، ص245)

وليس في كلام العرب: (فُعِّيل) إلا حرفين نحو: (مُرِّيق)، وهو أعجمي في الأصل، و(دُرِّيٌّ) فغرابة اللفظ جاءت من النَّسبِ على غير القياس الصَّرفي للصيغة في الكلام العربي فالوزن كان مخالفاً للمقياس الصَّرفي العربي في النَّسبِ في الكلام. (الصنعاني، 2000م، ص225)

(رَهْبانِيَّة): ورد في قوله تعالى:ئزآلم لىئر [الحديد: ٢٧] وجاء النَّسبُ فيه على غير القياس، بالفتح وهو منسوبٌ إلى الرُّهْبَانُ: بالضم، وفتح الراء في المنسوب من تغييرات النَّسبِ لأن؛ النَّسب باب تغيير في اللفظ، فجاء النَّسبُ على غير القياس مخالفاً للمقياس فعُدَّ غريباً.

فالنسبة إليه باعتباره واحداً كونه اختص بطائفة مخصوصة فصار كالعلم، فجاز النَّسبُ إليه كما قالوا في أنصار وأنصاري. (الصنعاني، 2000م، ص102) وقرئ (رُهْبانِيَّة) بالضم، كأنها نُسِبت إلى (الرُهْبَان)؛ وهو جمع رَاهب كراكب وركبان(الاندلسي، 2000م، 116/10)

الخاتمة:

وختاماً يمكن عرض أهم النتائج التي توصلت إليها لهذه الدراسة بإيجاز:

إنَّ ألفاظ القرآن الكريم التي اصطلح على تسميتها بالغريب ليس المراد بغرابتها أنها منكرة أو شاذة فالقرآن الكريم، منزه عن ذلك جميعه فهي إذن ألفاظ فصيحة وقد بينت الدراسة أهم الأسباب من أجلها عدّت هذه الألفاظ غريبة.

إنَّ غرابة الألفاظ القرآنية، أمر نسبي، فربّ لفظ يكون غريباً عند شخص، مشهوراً عند آخر فالغرابة هي وصف له بالنسبة لمن جهلوا وغمضوا معناه وليست الغرابة وحشية بل كانت متمكنة، ملتئمة بينية وتركيباً. وهما نسبيان، فاللفظ الغريب قد يكون غريباً عند قوم وواضحاً مستعملاً عند غيرهم

إنّ غريب القران بابٌ واسعٌ وهو سر إعجاز القرآن الكريم، لأن المدلول اللّغوي للدلالة لا يوزن وزناً ولا يقاس قياساً فقد جاء القران الكريم ليعجز العرب ببيانه وسحره ونظمه لأنه منزل من حكيم عليم.

إنّ المقياس الصرفي، هو ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة بالقياس، لذا يحتاج إليه جميع أهل العربية.

في المقياس الصرفي، كان مقياس غرابة الألفاظ القرآنية هو مخالفتها للمقياس الصرفي وخروجها عنه بصيغ مخالفة، فمجيء المصادر، على غير القياس، وخروج الصفة على القياس الأصل، والجمع على غير القياس، والنسب على غير القياس، كان مقياساً لغرابتها.

إنّ الألفاظ القرآنية التي عدّت غريبة، هي ألفاظ أصيلة مستعملة لدى العرب، ولا تخضع لقواعد الصياغة العربية المشهورة، وهذا واضح وبين، في كتب غريب القرآن وهذا من سمات فصاحة الألفاظ القرآنية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. ابن الأحنف اليمني، أحمد بن أبي بكر بن عمر الجبلي .(2018) .البستان في إعراب مشكلات القرآن – من الأنبياء إلى آخره (وهو كل ما عُثر عليه من الكتاب) .تحقيق: أحمد محمد عبد الرحمن الجندي. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
2. ابن المؤدب، القاسم بن محمد سعيد .(1987) .دقائق التصريف .تحقيق: أحمد ناجي القيسي، حاتم الضامن، حسين تورال. مطبوعات المجمع العلمي العراقي.
3. ابن الهائم، أحمد بن محمد بن عماد الدين بن علي، أبو العباس، شهاب الدين .(2003) . التبيان في تفسير غريب القرآن .تحقيق: ضاحي عبد الباقي محمد. دار الغرب الإسلامي.
4. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي .(1954) .المنصف: شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني .تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين. إحياء التراث القديم.
5. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني .(1999) .المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها .تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح شلبي، عبد الحليم النجار. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
6. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد .(1979) .ليس في كلام العرب .تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. مكة المكرمة.
7. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي .(1996) .الممتع الكبير في التصريف .تحقيق: فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان.
8. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري .(1978) .تفسير غريب القرآن .تحقيق: السيد أحمد صقر. دار الكتب العلمية.
9. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم .(1994) .لسان العرب .ط3. دار صادر.
10. الأخفش الأوسط، أبو الحسن، البلخي البصري .(1990) .معاني القرآن .تحقيق: هدى محمود قراعة. ط1. مكتبة الخانجي، القاهرة.

11. الاسترآباذي، رضي الدين محمد بن الحسن نجم الدين .(1975) .شرح شافية ابن الحاجب .تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية.
12. الأنباري، أبو البركات كمال الدين .(1980) .البيان في غريب إعراب القرآن .تحقيق: طه عبد الحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
13. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين .(1993) .تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب .تحقيق: سمير المجذوب. المكتب الإسلامي.
14. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين .(2000) . البحر المحيط في التفسير .تحقيق: صدقي محمد جميل. دار الفكر.
15. بن فرحون المدني، أبو محمد بدر الدين عبد الله. (د.ت) .العُدّة في إعراب العُمدَة .تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث. ط1. دار الإمام البخاري، الدوحة.
16. البناء، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي .(2006) .إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر .تحقيق: أنس مهرة. ط3. دار الكتب العلمية – لبنان.
17. بيان الحق، محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري .(1998) .باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن (رسالة ماجستير) .جامعة أم القرى.
18. جرادات، محمد علي محمد .(1985) .غريب القرآن: تاريخاً، تصنيفاً، معايير (رسالة ماجستير) .جامعة اليرموك.
19. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد .(2009) .درج الدرر في تفسير الآي والسور .تحقيق: طلعت صلاح، محمد أديب شكور أمرير. دار الفكر.
20. الحديثي، خديجة عبد الرزاق .(2003) .أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودلالة . مكتبة لبنان ناشرون.
21. حضري، جمال .(2010) .المقاييس الأسلوبية في الدراسات القرآنية .ط1. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان.
22. الحملاوي، أحمد بن محمد. (د.ت) .شذا العرف في فن الصرف .تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله. مكتبة الرشد.

23. الخالدي، ياسر علي عبد، والطائي كاظم صافي حسين .(2014) .الجرس الصوتي دراسة جمالية في ألفاظ غريب القرآن .مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل، العدد 18.
24. الخراط، أحمد بن محمد أبو بلال. (د.ت) .المجتبى من مشكل إعراب القرآن .مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
25. الخزرجي، أبو جعفر حمد بن عبد الصمد .(1994) .نفس الصباح في غريب القرآن وناسخه ومنسوخه .تحقيق: محمد عز الدين المعيار الإدريسي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

Reference

1. al-Akhfash al-Awsaṭ, Abū al-Ḥasan al-Balkhī al-Baṣrī. (1990). Maʿānī al-Qurʾān. Edited by Huda Maḥmūd Qaraʿah. 1st ed. Maktabat al-Khānjī, Cairo.
2. al-Anbārī, Abū al-Barakāt Kamāl al-Dīn. (1980). Al-Bayān fī Gharīb Iʿrāb al-Qurʾān. Edited by Ṭāhā ʿAbd al-Ḥamīd Ṭāhā. Egyptian General Book Organization.
3. al-Andalusī, Abū Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf ibn ʿAlī ibn Ḥayyān Athīr al-Dīn. (1993). Tuḥfat al-Arīb bimā fī al-Qurʾān min al-Gharīb. Edited by Samīr al-Majdhūb. al-Maktab al-Islāmī.
4. al-Andalusī, Abū Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf ibn ʿAlī ibn Yūsuf ibn Ḥayyān Athīr al-Dīn. (2000). Al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr. Edited by Ṣidqī Muḥammad Jamīl. Dār al-Fikr.
5. al-Bannāʾ, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿAbd al-Ghanī al-Dimyāṭī. (2006). ʾItḥāf Fuḍalāʾ al-Bashar fī al-Qirāʾāt al-Arbaʿah ʿAshar. Edited by Anas Mahrah. 3rd ed. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah – Lebanon.
6. al-Ḥadīthī, Khadīja ʿAbd al-Razzāq. (2003). Abniyat al-Ṣarf fī Kitāb Sībawayh: Muʿjam wa Dalālah. Maktabat Lubnān Nāshirūn.
7. al-Ḥamlāwī, Aḥmad ibn Muḥammad. (n.d.). Shadhā al-ʿArf fī Fann al-Ṣarf. Edited by Naṣr Allāh ʿAbd al-Raḥmān Naṣr Allāh. Maktabat al-Rushd.
8. al-Istarābādhī, Raḍī al-Dīn Muḥammad ibn al-Ḥasan Najm al-Dīn. (1975). Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib. Edited by Muḥammad Nūr al-

Ḥasan, Muḥammad al-Zafzāf, and Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

9. al-Jurjānī, Abū Bakr ʿAbd al-Qāhir ibn ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (2009). Darj al-Durar fī Tafsīr al-Āy wa al-Suwar. Edited by Ṭalʿat Ṣalāḥ and Muḥammad Adīb Shukūr Amrīr. Dār al-Fikr.
10. al-Khālidī, Yāsir ʿAlī ʿAbd and al-Ṭāʾī, Kāẓim Ṣāfī Ḥusayn. (2014, December). Al-Jaras al-Ṣawtī: Dirāsah Jamāliyya fī Alfāẓ Gharīb al-Qurʾān. Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences / University of Babylon, No. 18.
11. al-Khaṭṭāṭ, Aḥmad ibn Muḥammad Abū Bilāl. (n.d.). Al-Mujtabā min Mushkil Iʿrāb al-Qurʾān. King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an.
12. al-Khazrajī, Abū Jaʿfar Ḥamd ibn ʿAbd al-Ṣamad. (1994). Nafs al-Ṣabāḥ fī Gharīb al-Qurʾān wa Nāsiḫihi wa Mansūkhihi. Edited by Muḥammad ʿIzz al-Dīn al-Miʿyār al-Idrīsī. Ministry of Endowments and Islamic Affairs.
13. Bayān al-Ḥaqq, Maḥmūd ibn Abī al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn al-Naysābūrī. (1998). Bāhir al-Burhān fī Maʿānī Mushkilāt al-Qurʾān (Master's thesis). Umm al-Qurā University.
14. Ḥaḍrī, Jamāl. (2010). Al-Maqāyīs al-Uslūbiyya fī al-Dirāsāt al-Qurʾāniyya. 1st ed. Majd University Publishing Institution, Beirut – Lebanon.
15. Ibn al-Aḥnaf al-Yamani, Aḥmad ibn Abī Bakr ibn ʿUmar al-Jabali. (2018). Al-Bustān fī Iʿrāb Mushkilāt al-Qurʾān – From Sūrat al-Anbiyāʾ to the End (All That Was Found of the Book). Edited by Aḥmad Muḥammad ʿAbd al-Raḥmān al-Jundī. King Faisal Center for Research and Islamic Studies.
16. Ibn al-Hāʾim, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʿImād al-Dīn ibn ʿAlī, Abū al-ʿAbbās, Shihāb al-Dīn. (2003). Al-Tibyān fī Tafsīr Gharīb al-Qurʾān. Edited by Ḍāḥī ʿAbd al-Bāqī Muḥammad. Dār al-Gharb al-Islāmī.
17. Ibn al-Muʾaddib, al-Qāsim ibn Muḥammad Saʿīd. (1987). Daqāʾiq al-Taṣrīf. Edited by Aḥmad Nāji al-Qaysī, Ḥātim al-Ḍāmin, and Ḥusayn Tūral. Publications of the Iraqi Scientific Academy.

18. Ibn ʿAṣfūr, Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn Muʾmin ibn Muḥammad al-Ḥaḍramī al-Ishbīlī. (1996). Al-Mumtiʿ al-Kabīr fī al-Taṣrīf. Edited by Fakhr al-Dīn Qabāwah. Maktabat Lubnān.
19. Ibn Farḥūn al-Madanī, Abū Muḥammad Badr al-Dīn ʿAbd Allāh. (n.d.). Al-ʿUddah fī Iʿrāb al-ʿUmdah. Edited by Maktab al-Hudā li-Taḥqīq al-Turāth. 1st ed. Dār al-Imām al-Bukhārī, Doha.
20. Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī al-Naḥwī. (1954). Al-Munṣif: Sharḥ Kitāb al-Taṣrīf li-Abī ʿUthmān al-Māzinī. Edited by Ibrāhīm Muṣṭafā and ʿAbd Allāh Amīn. Iḥyāʾ al-Turāth al-Qadīm.
21. Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī. (1999). Al-Muḥtasib fī Tabyīn Shawādhdh al-Qirāʾāt wa al-ʾIḍāḥ ʿanhā. Edited by ʿAlī al-Najdī Nāṣif, ʿAbd al-Fattāḥ Shalabī, and ʿAbd al-Ḥalīm al-Najjār. Supreme Council for Islamic Affairs.
22. Ibn Khālawayh, Abū ʿAbd Allāh al-Ḥusayn ibn Aḥmad. (1979). Laysa fī Kalām al-ʿArab. Edited by Aḥmad ʿAbd al-Ghafūr ʿAṭṭār. Makkah al-Mukarramah.
23. Ibn Manẓūr, Abū al-Faḍl Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Mukarram. (1994). Lisān al-ʿArab. 3rd ed. Dār Ṣādir.
24. Ibn Qutaybah, Abū Muḥammad ʿAbd Allāh ibn Muslim al-Dīnawarī. (1978). Tafsīr Gharīb al-Qurʾān. Edited by al-Sayyid Aḥmad Ṣaqar. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
25. Jarādāt, Muḥammad ʿAlī Muḥammad. (1985). Gharīb al-Qurʾān: Tārīkh, Taṣnīf, Maʿāyīr (Master's thesis). Yarmouk University.